

## التقرير السادس للأمين العام عملاً بالفقرة ٦ من القرار ١٩٥٦ (٢٠١٠)

### أولاً - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملاً بالفقرة ٦ من قرار مجلس الأمن ١٩٥٦ (٢٠١٠)، الذي طلب فيه المجلس إليّ أن أقدم إليه تقارير خطية على أساس متواصل كل ستة أشهر عن صندوق الأمم المتحدة للتعويضات، اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، تتضمن تقييماً لمدى استمرار الامتثال لأحكام الفقرة ٢١ من قرار المجلس ١٤٨٣ (٢٠٠٣)، التي تقتضي من العراق أن يودع نسبة ٥ في المائة من عائدات صادراته من مبيعات النفط والمنتجات النفطية والغاز الطبيعي في الصندوق. ويتناول هذا التقرير السادس التطورات التي أعقبت صدور تقرير الخامس (S/2013/749) في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

### ثانياً - التطورات

٢ - ظل مجلس إدارة لجنة الأمم المتحدة للتعويضات، باعتباره السلطة المسؤولة عن الترتيبات التي تكفل صرف المدفوعات لصندوق التعويضات، يرصد عن كثب المبالغ المودعة في الصندوق. وقد واصلت أمانة لجنة التعويضات أيضاً تعاونها مع لجنة الخبراء الماليين العراقية، وهي الهيئة الإشرافية المسؤولة عن مراقبة العائدات النفطية العراقية وأوجه استخدامها والإبلاغ عنها.

٣ - وقد اجتمعت أمانة لجنة التعويضات مع لجنة الخبراء الماليين العراقية في برلين في ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٤. وخلال هذا الاجتماع، كرّر رئيس اللجنة تأكيد التزام العراق بالامتثال لقرارات الأمم المتحدة الواجبة التطبيق. وأشار رئيس اللجنة كذلك إلى أن الآلية الحالية المعمول بها لدفع نسبة ٥ في المائة من عائدات بيع النفط العراقي والمنتجات النفطية العراقية إلى صندوق التعويضات لم تتغير. وفيما يتعلق بالالتزام المنصوص عليه في قرار المجلس



١٩٥٦ (٢٠١٠) بأن يُودع في الصندوق ما يعادل ٥ في المائة من قيمة المدفوعات غير النقدية من النفط والمنتجات النفطية والغاز الطبيعي المسددة لمقدمي الخدمات، فقد أُودع في الصندوق مبلغ إضافي قدره ٢٥٩,٤ مليون دولار يتعلق بهذه المعاملات منذ صدور تقرير الأخير في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وبذلك يصل إجمالي المبالغ المودعة فيما يتعلق بالمدفوعات غير النقدية إلى ٨١٠,١ مليون دولار منذ تولّي اللجنة مهمة الإشراف على عائدات العراق النفطية في تموز/يوليه ٢٠١١.

٤ - وبلغ متوسط الإيرادات الشهرية المتحصلة لصندوق التعويضات منذ بداية السنة حتى الآن قرابة ٣٥٣ مليون دولار، بحيث لا يزال متوسط مدفوعات التعويضات الفصلية يتجاوز بليون دولار. ومنذ التقرير الأخير الذي قدمته إلى مجلس الأمن، سددت لجنة التعويضات دفعتين إلى الكويت بلغ مجموعهما حوالي ٢,٠٢ بليون دولار، وسُددت الدفعة الأولى في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ والدفعة الثانية في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٤. وبلغ مجموع التعويضات التي سددتها اللجنة حتى الآن ٤٥,٥ بليون دولار، وبذلك بقي مبلغ يناهز ٦,٩ بلايين دولار يتعيّن دفعه للكويت لتسوية المطالبة المتبقية الأخيرة.

٥ - وعقد مجلس الإدارة دورته السابعة والسبعين في ٢٩ و ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٤. وفي الجلسة العامة الافتتاحية، كرر وفد العراق تأكيده على التزام العراق بالوفاء بالتزاماته. بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وفي سياق الاستنتاجات التي توصل إليها بشأن مسألة الترتيبات المتعلقة بكفالة صرف المدفوعات لصندوق التعويضات، أعرب مجلس الإدارة عن ارتياحه المستمر لتحويل نسبة ٥ في المائة من عائدات العراق من مبيعات النفط وما يعادل نسبة ٥ في المائة من قيمة المدفوعات غير النقدية إلى صندوق التعويضات.

٦ - وفي وقت انعقاد تلك الدورة، كان مجلس الإدارة على علم بالتراع بين حكومة العراق وحكومة إقليم كردستان بشأن مسألة مبيعات صادرات النفط من إقليم كردستان. واستجابة للتطورات التي أعقبت اللجنة والمتعلقة بمبيعات الصادرات النفطية من إقليم كردستان، بدون موافقة حكومة العراق، عقد مجلس الإدارة جلسة غير رسمية في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٤. وإذ لاحظ مجلس الإدارة أن العراق قد شارف على الانتهاء من الوفاء بالتزاماته مع توقع سداد التعويضات المعلقة بالكامل في عام ٢٠١٥، فإنه يشجع حكومة العراق وحكومة إقليم كردستان على العمل معا لضمان أن يواصل العراق إيداع نسبة ٥ في المائة من جميع مبيعاته من الصادرات النفطية والمنتجات النفطية والغاز الطبيعي من العراق في صندوق التعويضات على النحو الذي تشترطه الفقرة ٣ من قرار مجلس الأمن

١٩٥٦ (٢٠١٠). وسيواصل ممثلي الخاص للعراق بذل جهوده من أجل تيسير التوصل إلى حل سريع لهذه المسألة.

٧ - ونظراً لأنه لم يتم الانتهاء من تقرير مراجعة حسابات البيانات المالية لصندوق تنمية العراق والحساب الذي حلّ محله، الذي يغطي الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، فسترد النتائج في تقريره التالي. بيد أنه بالنظر إلى المستويات الحالية للإيرادات المتحصلة لصندوق التعويضات وما أعرب عنه مجلس الإدارة من ارتياح بشأنها، فإنني مطمئن إلى أن حكومة العراق تظل على عهدها بالامتثال للالتزامات بموجب الفقرة ٢١ من القرار ١٤٨٣ (٢٠٠٣).

٨ - وأود أن أحتتم بالإعراب عن تقديري المتواصل لحكومة العراق وللجنة الخبراء الماليين العراقية، لتعاونهما المستمر مع لجنة التعويضات.